نموذج مقترح لتحسين نظام التموين الغذائي في العراق
دراسة ميدانية عن البطاقة التموينية

أ.د . سعود جايد مشكور
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة المثنى
saoudalamry@.com

ا.م. د.محمد حسن رشم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة المثنى
Rashem1955@yahoo.com

م.م كمال كاظم الحسني
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة المثنى
Kamalkadom1979@yahoo.com

ملخص الدراسة

تعد برامج التوزيع الغذائي او ما تسمى بنظم التموين من البرامج المهمة التي تلجا اليها دول العالم على اختلاف انظمتها السياسية لتجاوز الشح في امدادات الغذاء اثر الحالات الطارئة كالحروب والكوارث الطبيعية والعقوبات الاقتصادية الاممية ، ثم يجري الاستغناء عنها عند زوال الطارئ .وقد طبق العراق منذ فرض العقوبات عليه في اب 1990 نظاما شاملا لتوزيع المواد الغذائية الاساسية عبر ما اصطلح عليه بنظام البطاقة التموينية .

وعلى الرغم من ان هذا النظام كان يعمل في مراحل سابقة حالة متميزة في اشد الظروف قسوة ابان الحصار الاقتصادي ، إلا انه حاليا لم يحقق غايته في تحقيق الامن الغذائي المطلوب للمواطن ، اذ ان انعدام انتظام عملية التوزيع والنقص الكبير في المواد الغذائية ورداءتها وظهور حالات فساد واضحة في عقود الشراء والتجهيزات اظهر جدلا واسعا بين الاوساط الشعبية والسياسية و الحكومية حول جدوى الاستمرار بهذا النظام ، وتوزعت الآراء بين الغاءه نهائيا لزوال الظرف الذي اسس بموجبه هذه النظام او الاستمرار به مع تطوير مفرداته ، اضافة الى ذلك هنالك رأي اخر طرح بقوة مؤخراً وهو الاستعاضة عنه ببدل نقدي (وهو ما تبنته الحكومة نهاية عام 2012 ثم تراجعت عنه).

ومن هنا جاءت دراستنا لتوجه الضوء الى التجربة العراقية في مجال التموين والإخفاقات التي رافقتها وأسبابها وكذلك استعراض العدد من التجارب الدولية في هذا المجال .

وبهدف الوقوف على اراء العامة من المجتمع العراقي فقد تبنت الدراسة اضافة الى الجوانب النظرية توزيع استمارة استبيان محكمة وشاملة لجميع التساؤلات التي يجري تداولها في الشارع العراقي حول البطاقة التموينية وجرى توزيعها على شرائح مختلفة من المجتمع في محافظة المثنى ، وجاءت النتائج لتظهر ان نسبة كبيرة من العينة المنتخبة تميل الى القبول بنظام البديل النقدي المجزي الى جانب نسبة اخرى تميل الى القبول بنظام المساهمة النقدية لتحسين جودة المواد الغذائية .

Suggesting Model to Food supply systems improvement in Iraq ,A field study for Ration Card Systems

Abstracted the study

The program of distribution of food , or the so-called Supply systems of important programs used by the nations of the world with different political systems to overcome the scarcity of food supplies following the emergency situations such as war , natural disasters and international economic sanctions , then being dispensed at the demise of the emergency. Iraq has been applied a comprehensive system for the distribution of basic food items through what has been termed the ration card system since the imposition of sanctions in August 1990.

Despite the fact that the system was presented in the earlier stages case distinct in most cruelty circumstances during the economic blockade , it doesn't achieve its purpose in attaining required food security for citizens , because the lack of regularity the distribution process and the significant shortage of food poor quality and the appearance of clear corruption cases in procurement and supply contracts showed a sensation among the popular classes and the political and government on the feasibility of continuing with this system .

Opinions divided among overturn a deadline for the demise of the envelope , under which this system was established or continue to do with the development of vocabulary .In addition to that there is a different opinion put forward strongly recently is to replace the current system by a cash allowance (which was adopted by the government at end of 2012 and then dropped it) .

Hence our study aimed to shed light on the Iraqi experience in the field of food Supply and the failures and their causes that accompanied with, as well as to review number of international experiences in this field .

In order to know the views of the public of Iraqi society has embraced the study distributed of a questionnaire that included all questionnaires being traded in the Iraqi area on the ration card to the a different segments in community in the province of Al-Muthanna .

The results are showed that a large proportion of sample elected tend to accept a cash alternative besides another tend to accept a cash contribution to improving the quality of food .

المقدمة

يرتبط الغذاء ارتباطا فسلجيا بتكوين الانسان وديمومة حياته منذ نشوئه وحتى نهاية عمره ، ويضع الانسان في مقدمة واولوية فعالياته وانشطته اليومية توفير الغذاء اللازم لانه يشكل العامل الاول من عوامل عيشه واستمراره في الحياة ، ولذلك يسعى طوال حياته الى توفيرالغذاء مهما كلفه الامر ، لا بل في اغلب الاحيان يتصارع ويتقاتل من اجل الحصول على الغذاء، وهذا ما تثبته تجارب المجتمعات في العالم من خلال الوقائع والاحداث التاريخية والاقتصادية التي شهدها عبر التاريخ.

ونظرا لاهمية الغذاء في حياة الشعوب اصبح لزاما على الدول ان تتدخل في السعي الى توفيره من تنظيم الحياة الاقتصادية والمالية والاجتماعية لان اهمال هذا الجانب من قبل الحكومات يمكن ان يشعل فتيل الصراع الداخلي الذي قد يمتد الى الخارج ، وعليه وضعت غالبية الحكومات في مقدمة اهتماماتها وخططها لمعالجة هذا الموضوع خشية حصول مشاكل لا يمكن حلها بسهولة وقد تؤدي الى انهيار انظمة وحكومات بالكامل.

تختلف دول العالم في موضوع معالجة دعم وتوفير الغذاء لشعوبها باختلاف طبيعة انظمتها السياسية والاقتصادية ومواردها ومستوى التنظيم فيها ، وتقييم تجارب الدول في هذا المجال يبقى مرهونا بمدى نجاح هذه التجارب فيها واستمرارها نتيجة لما تلقى قبولا ورضا عاما من قبل مجتمعاتها ، فالبعض منها يوفر سلعا عينية ومنها ما يوفر دعما نقديا والبعض الاخر يجمع بين الاسلوبين . لكن تبقى مسالة قناعة المجتمع بالاسلوب المتبع هي المتغير الرئيسي الذي يثبت حالة النجاح والفشل في هذا المجال.

- **اهمية الدراسة**

تنطلق اهمية هذا البحث في معرفة تجارب دول العالم في استخدام اسلوب التموين الغذائي لشعوبها خلال فترة الازمات المختلفة ، وكذلك التعرف على تجربة العراق في هذا المجال والمشاكل التي تعترض عملية التطبيق والانتقادات الموجهة الى هذه التجربة، ومن ثم التعرف على البدائل المطروحة لدعم التجربة وتطويرها بما يخدم شرائح المجتمع التي تأمل في الوقت الحاضر الاستمرار في هذا البرنامج .

- **اهداف الدراسة**

تتحقق اهداف البحث من خلال اثبات الفرضيات التي يتعين اثباتها من خلال الدراسة الميدانية لعينة من شرائح المجتمع المختلفة واختبارها احصائيا بقبول احد البدائل المطروحة التي تصب في تحقيق الاهداف الاتية:

1. تحقق مزايا نظام التعويض النقدي للتموين الغذائي قبول واسع من قبل مختلف طبقات المجتمع.
2. تحقق مزايا التجهيز الغذائي اللامركزي قبول واسع من قبل مختلف طبقات المجتمع.
3. تحقق المساهمة النقدية للمواطنين في تحسين نوعية المواد قبول واسع من قبل مختلف طبقات المجتمع.
4. تحقق مزايا دمج نظامي التموين الغذائي والرعاية الاجتماعية قبول واسع من قبل مختلف طبقات المجتمع.

- **مشكلة الدراسة**

برز في الاونة الاخيرة جدل واسع بين الاوساط الشعبية والسياسية والحكومية حول جدوى الاستمرار بنظام التموين الغذائي المعمول به في العراق ، فالبعض يرى الغاءه واقتراح بديل عنه والبعض الاخر يعارض الغاءه ويصر على الابقاء عليه ، وهنالك فريق آخر يرى الغاءه نهائيا دون بديل ، وبين هذا وذاك تبقى المشكلة قائمة دون ايجاد حل ، ولذلك لابد من ايجاد حل لهذه المشكلة التي طالما بقيت تستخدم لاثارة مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية اخرى. وعليه يمكن طرح المشكلة بصيغة الاسئلة الآتية:-

- الى متى الاستمرار بنظام التموين الغذائي في العراق ؟
- هل يستمر العمل بالنظام الغذائي الى أجل غير مسمى ؟
- هل يشكل هذا النظام الغذائي عبئا على الاقتصاد الوطني ؟
- هل ان هنالك جهات واطراف مستفيدة من النظام الغذائي ؟
- ماهو البديل المقترح لهذا النظام الغذائي ؟

- **فرضيات الدراسة**

في ضوء مشكلة الدراسة والاهداف التي تسعى الى تحقيقها من ايجاد الاجوبة الموضوعية والعلمية للاسئلة فان الدراسة تستند على فرضية عامة تتفرع منها فرضيات اخرى .
الفرضية العامة للدراسة : " يتحقق القبول الواسع ورضا المجتمع وطمئنته من خلال تبني نظام مالي واقتصادي واجتماعي بديل عن التموين الغذائي في العراق ".

- **الفرضيات الفرعية**

1. هنالك قبول واسع ورضا لمختلف طبقات المجتمع تجاه مزايا نظام التعويض النقدي للتموين الغذائي.
2. هنالك قبول واسع ورضا لمختلف طبقات المجتمع تجاه مزايا التجهيز الغذائي اللامركزي.
3. هنالك قبول واسع ورضا لمختلف طبقات المجتمع تجاه مزايا المساهمة النقدية للمواطنين في تحسين نوعية المواد.
4. هنالك قبول واسع ورضا لمختلف طبقات المجتمع تجاه مزايا دمج نظامي التموين الغذائي والرعاية الاجتماعية.

- **عينة الدراسة**

تقوم هذه الدراسة على اختبار عينة إحصائية مكونه من (651) فرداً من مختلف شرائح المجتمع غير المتجانسة لكي يمكن الوصول الى نتائج موضوعية ودقيقة تساعد الباحثين في تكوين توصيات ومقترحات ذات صفة علمية يمكن الاستفادة منها في عملية اتخاذ مثل هذه القرارات التي تخص المجتمع بأكمله .

- **اسلوب البحث**

يستخدم الأسلوب الاستقرائي في هذه الدراسة من خلال توزيع استمارة استبيان لجمع أراء عينة البحث التي تحلل إجابتها بالأسلوب الإحصائي باستخدام برنامج (spss.var20) لإثبات فرضيات الدراسة من الناحية العلمية.

- **الأدوات الإحصائية**

استخدم البحث الحالي مجموعة من الأدوات الإحصائية وكما يلي :
1- المتوسطات الحسابية .
2- الانحراف المعياري .
3- النسبة المئوية .
4- معامل الاختلاف .

❖ **مفهوم التموين الغذائي Food Rationing**

يقصد بالتموين في اللغة هو الانفاق على من تجب اعالتهم وكفايتهم، وورد في المعجم اللغوي: مانه يمونه مونا اذا احتمل مؤونته وقام بكفايته ومان الرجل أهله يمونهم مونا ومؤونة بمعنى كفاهم وأنفق عليهم وأعالهم،(الموسوعة العربية،السنة :867) والتموين فيه ضمان تموين السكان بالمواد الضرورية الاساسية لتوفير الطمأنينة في نفوس المواطنين وتحقيق الامن الغذائي لهم ومنع اساليب الاحتكار والغش والتلاعب بأقوات الناس.
يدرج نظام توزيع الحصص الغذائية أو ما يصطلح عليه بمصطلح تقنين الغذاء Food Rationing ضمن برامج الدعم غير المباشر التي تقوم به الحكومات بمختلف انظمتها السياسية والاقتصادية في ظروف معينة ويكون على نوعين، الاول يتمثل في نظام التوزيع الجزئي والذي يستهدف شرائح معينة من المجتمع كشريحة الفقراء أو شريحة صغار الموظفين أو غيرهم ، والثاني يتمثل بنظام التوزيع الشامل أو نظام التوزيع العام وهو ما يهمنا هنا، ويمكن تعريفه بأنه النظام الذي يتم بموجبه تقديم سلع غذائية اساسية محددة الى كافة أفراد المجتمع بأسعار تقل عن اسعارها السائدة في السوق وتتحمل الحكومة فارق الاسعار هذا، ضمن خطة طوارئ لمواجهة ظروف وأزمات تتعرض لها الشعوب والحكومات ولمختلف الأسباب كظروف الحروب والكوارث الطبيعية أو أنتشار الاوبئة ولا يأخذ صفة الاستمرارية بل ينتهي بانتهاء الظروف المسببة له. ، ويتضمن هذا النظام كذلك تحديد الفترات التي يتم فيها تقديم السلع الغذائية للمواطنين سواءا بصورة دورية أو عند الحاجة.
يمثل نظام تقنين الغذاء أذن بالشراء تعطيه الدولة للأفراد بعد تقديرها للكميات الموجودة من السلع ثم تحاول توزيعها على المستهلكين عن طريق تحديد حصة لكل منهم وبأسعار مدعومة(رشم، 1999 :21). ويتمتع نظام توزيع الحصص الغذائية بالعديد من المزايا التي من اهمها الاتي:

1. يحافظ على استقرار الاسعار عند مستويات محددة .
2. يحرر المواطن من عقدة الخوف والقلق أثناء الازمات والكوارث.
3. يضمن حصول الفئات المستهدفة على حاجاتها من المواد المحددة بموجبه .
4. يولد شعورا بالعدالة الى حد ما بين المواطنين خاصة اذا شمل الجميع بكميات ونوعيات متساوية من المواد الغذائية .

لكن يعاب عليه أنه يؤدي الى تحمل تكاليف ادارية عالية جدا، إضافة الى أن المواد قد لا تصل الى مستحقيها بالكميات أو النوعيات المحددة بموجبه بسبب الحلقات المتعددة لإيصالها.

❖ **التجارب الدولية في استخدام البطاقة التموينية**

لقد طبق في العصور القديمة أول نظام للحصص الغذائية في مملكة مصر القديم اثناء السنوات العجاف، وهنالك العديد من الدول في العصر الحديث طبقت نظام البطاقة التموينية في ظروف مختلفة، فعلى سبيل المثال طبقت البطاقة بنجاح في مدينة ليون الفرنسية عام 1706 لمواجهة ما عرف بالشتاء العظيم، فيما تم تطبيقه في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا خلال الحرب العالمية الاولى وابان الكساد العالمي (1929 – 1932) والحرب العالمية الثانية، كذلك طبق بنجاح من قبل روسيا في السنوات الاولى لتطبيق النظام الاشتراكي، كما اثبت نجاحه في كندا والارجنتين وتشيلي والمكسيك وكوبا والمانيا وهولاندا والصين واليابان والهند والباكستان وبنغلادش واستراليا وغيرها.

هنالك نظام أمريكي بدأ العمل به عام 1964 يقوم بتوزيع بطاقة بمواصفات معينة على المستحقين تستخدم لشراء الاطعمة فقط ولغاية عام 2008 بحدود 28 مليون مواطن يستلم كل منهم على حساب الدولة أغذية بمبالغ تتراوح بين 100 – 160 دولار شهريا. وهنالك دولا أخرى لا تزال تعتمد نظاما تموينيا جزئيا مدعوما يستهدف شرائح معينة كما في فرنسا ومصر والكويت ودول افريقية أخرى.

يعود نظام دعم الفقراء في مصر إلى عام 1941، على عكس التصور السائد الذى يربطه بثورة يوليو 1952، وقتها ارتفعت أسعار السلع الغذائية بفعل الحرب العالمية الثانية، فاستوردت الحكومة كميات كبيرة من الدقيق والقمح من أستراليا، وقامت ببيعه في منافذ حكومية بأسعار مخفضة، ثم توسعت في البرنامج الذى شمل جميع المواطنين، ليشمل كافة السلع مثل السكر والزيت والشاي باستخدام نظام البطاقة التموينية لتوزيع المواد على المستهلكين شهريا، وبمقدار محدد للشخص الواحد في الأسرة ، (www.e-socailists.net) ، (http://forum.alnel.com) .

ويعد نظام التموين الغذاائي الحالي في مصر نظاما غير شاملا، إذ أن عدد المستفيدين منه بحدود 62 مليون من أصل 83 مليون مصري، وقد وصل الإنفاق على دعم المواد الغذائية في السنة المالية 2012/2011 إلى (18.8) مليار جنيه تقريبا (3.133 مليار دولار) ويبلغ دعم رغيف الخبز التموينية 75% من قيمة دعم السلع الغذائية، علما بأن دعم البطاقة التموينية في مصر يشمل دعم المشتقات النفطية، اذ يجري توزيع الغاز المدعوم بموجب البطاقة التموينية وينتقد نظام الدعم المطبق في مصر بانه نظام غير متوازن من ناحية العدالة، وذلك لان معظمه يذهب للطاقة، وقد ظهرت آراء كثيرة تنادي بضرورة إعادة هيكلة سياسة الدعم المعمول بها في مصر حالياً والعمل على إلغاء الدعم الموجه للطبقات ذات الدخل المرتفع ، وقد استقرت مفردات البطاقة التموينية في مصرمن السلع الغذائية على المواد المدرجة في الجدول (1) الذي يبين كذلك كمياتها واسعارها:

جدول (1)
المواد الغذائية الموزعة شهريا بموجب البطاقة التموينية المصرية للفرد الواحد

المادة	الكمية	السعر(بالجنيه المصري)
سكر تموين	كيلو	1.25
زيت تموين	نصف كيلو	1.5
سكر اضافي	كيلو	1.25
زيت اضافي	كيلو	3
رز تموين	2كيلو	3
المجموع		10 جنيه

المصدر: (http://forum.alnel.com)

تباع السلع الغذائية لمستحقيها بأقل من نصف قيمتها في السوق المحلية، كما أصدرت وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية المصرية هذا العام (2012) قرارا جديدا يقضي بتصميم بطاقات تموينية بحد أقصى اربعة أفراد للأسرة الواحدة، ولا يجوز إضافة أي فرد آخر للبطاقة بعد التصميم، كما يوجد في مصر ادارة عامة في وزارة الداخلية تسمى(مباحث التموين) تتصدى لمنع تسرب السلع المدعمة والتموينية ومراقبتها.

اما تجربة الكويت (http://www.akqt.com) (http://www.cnbcarabia.com) فهي الاخرى تعد من التجارب التموينية الرائدة في المنطقة لجأت اليها الدولة للحفاظ على اسعار السلع الاساسية وتخفيف الاعباء المعيشية عن المواطنين وذلك من خلال القرار الوزاري رقم 57 للعام 1974 بعد ان ارتفعت اسعار السلع عام 1971 الى أعلى مستوياتها، اذ بدأ التنفيذ الفعلي للبطاقة في 1/1/1975 بسبب الحروب والازمات التي مرت بها المنطقة واستدعي ذلك من الدولة المساهمة في تخفيض نفقات المعيشة من خلال دعم المواد الغذائية الاساسية والتي كان يستفيد منها المواطن والمقيم على حد سواء ويوجد

في الكويت ما يزيد عن (61) فرعا تابعا للجمعيات التعاونية توزع المواد التموينية ،وتشرف الجمعيات التعاونية كذلك على طريقة تخزين المواد والمحافظة عليها من التلف أو الضياع او التلاعب وغير ذلك.

تشمل البطاقة التموينية الكويتية على المواد الغذائية الاتية: (6.25) كيلو جرام من الرز و(2) كيلو جرام من السكر و(300) جرام من العدس واضافة الى اربع علب معجون طماطم زنة (125) جراما تصرف بشكل شهري للمستفيد الواحد الى جانب الزيت النباتي وحليب الاطفال والدجاج المجمد والاجبان، وحتى 31 ديسمبر(كانون أول) عام 2010 بلغ عدد البطاقات التموينية (184641) بطاقة، عدد الافراد المستفيدين منها بلغ حتى التاريخ نفسه مليون و522 الفا. وتقدم المواد بأسعار مخفضة، وجهزت مواد البطاقة خلال العام 2012 مجانا بالكامل بأمر من الديوان الملكي في البلاد.

❖ **بناء نظام البطاقة التموينية في العراق وتطوره**

في بادئ الأمر يمكن القول أن العراق سبق وان طبق نظاما تموينيا عام 1942 أثناء الحرب العالمية الثانية وما رافقها من حدوث شحة في امدادات الغذاء والمواد الاخرى، تضمن موادا غذائية وأقمشة وزعت بموجب الية أطلق عليها بالدفتر التموني وبأسعار تموينية ،(الفريجي :2008).

أما نظام التوزيع العام للمواد الغذائية الاساسية على المواطنين في العراق أو ما يطلق عليه اصطلاحا نظام البطاقة التموينية الحالي فيعد من أهم نظم الاعانات الاقتصادية غير المباشرة في المنطقة، بل قد يعد الاوحد على مستوى العالم من ناحية شموله لسكان البلاد كافة وتعدد مفرداته ومدة العمل به كما أنه قد يعد النظام الشمولي الاطول على مر التاريخ، وقد بدأ العمل بهذا البرنامج أثناء حرب الخليج الاولى، وتحديدا منذ شهر آب 1990، بعد صدور قرارات من مجلس الامن الدولي فرضت بموجبها عقوبات اقتصادية شاملة على العراق عدت بأنها نموذجاً فريدا للحصار في التأريخ الاقتصادي ، (رشم، 2008: 1-7).

على أثر ذلك شكلت وزارة التجارة العراقية في 1990/8/7 خلية من الادارات العليا في وزارة التجارة آنذاك ووضعت دراسة سريعة عن كيفية مواجهة هذا الموقف، اذ تم اقتراح توزيع المواد الغذائية على المواطنين بموجب بطاقة تموينية، يعتمد فيها تسجيل المواطن بموجب مستمسكاته الرسمية المتمثلة بهوية الاحوال المدنية وبطاقة السكن أو تأييد مختار محلته، وتمنح العائلة بطاقة مؤشر فيها عدد أفراد العائلة وعدد الاطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة والمواد التي يستلمونها شهريا من خلال وكيل للمواد الغذائية يحدد في البطاقة ويكون قريب من محل سكن حامل البطاقة، ومقابل ذلك يدفع المواطن مبلغا زهيدا للغاية الى الوكيل عن قيمة المواد التي يستلمها، ويتم تجديد البطاقة سنويا وتجرى عليها التغيرات التي يبلغ عنها المواطن كإضافة الاطفال وتنزيل المتوفين والمسافرين خارج العراق منهم، وقد شمل العراقيون كافة بالبطاقة التموينية من شمال العراق الى جنوبه.

لقد كانت مفردات البطاقة تمثل مجموعة من المواد الغذائية الأساسية شهريا الى المواطنين شملت (الطحين، الرز، السكر، الشاي، الزيت ، مساحيق الغسيل، الصوابين، البقوليات، حليب الكبار، حليب الصغار، غذاء الاطفال السريلاك) بأسعار شبه مجانية، تصل قيمتها الى أقل من 5% من قيمتها في السوق العالمية.

كذلك شكلت وزارة التجارة فرقا لمراقبة الوكلاء والمطاحن ومراكز الخزن والتوزيع، كذلك تم مكننة النظام في عام 1992 أي وضع كافة المعلومات الخاصة بكل فرد ضمن العائلة على الحاسوب ، والتي تم من خلالها اكتشاف حالات تكرار تسجيل الافراد في مناطق أخرى وحجب حصصهم من الجانبين ولحين دفع مبالغ المواد التي استلموها بصورة غير مشروعة، كذلك تم التعاون مع وزارة الصحة لتأشير حالات الوفاة وارسالها الى وزارة التجارة لغرض تأشيرها وانزال حصصهم من البطاقة الخاصة بالعائلة.

كانت أغلب مفردات البطاقة التموينية للخمس سنوات الاولى بعد الحصار تجهز من داخل العراق بالاعتماد على المنتج المحلي وبالأخص الرز والطحين والزيوت وجزء من المساحيق والبقوليات والباقي يتم تجهيزه من خلال عمليات سرية تتم بمبادلة المواد الغذائية بكميات من المشتقات النفطية عبر الحدود وبالأخص مع الاردن الذي مثل البوابة الرئيسية لاستيرادات العراق من المواد الغذائية وغير الغذائية، إذ بينت المعلومات اللاحقة الى أن تلك العمليات كانت تجري بعلم الامم المتحدة ومراقبيها بالسماح بدخول مواد محدودة تساعد على ادامة الحياة في العراق.

وعلى الرغم من تعدد مفردات البطاقة التموينية آنذاك الا أنها كانت في حقيقتها دون الحد الادنى للحاجة الفعلية للسكان، وبالنظر لظهور حالات مرضية كفقر الدم بين سكان العراق وبالأخص ضمن شريحة الاطفال وغيرها من الامراض المرتبطة بنقص المكونات الاساسية للغذاء بسبب قلة ما يصل منه الى المواطنين، وازدادت الدعوات الدولية للمطالبة بتخفيف العقوبات الاقتصادية عن الشعب العراقي، فقد طرحت الامم المتحدة برنامج النفط مقابل الغذاء بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم (986) لعام 1995 والذي تم تطبيقه في مستهل عام 1996 والذي سمح للعراق بتصدير جزء من نفطه لشراء الاحتياجات الإنسانية اذ زادت بموجبه الكميات المقدمة بموجب البطاقة التموينية لتصل الى الحد الاعلى للاحتياجات الانسانية من الغذاء تقريبا، وكانت عمليات التعاقد والتجهيز تتم بأشراف فرق من الامم المتحدة واستمر العمل ببرنامج الامم المتحدة هذا لغاية 2003/4/9 اذ تم الغاءه على أثر رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق.

استمرت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد التاريخ أعلاه بالعمل بنظام البطاقة التموينية وكان من المتوقع ان يتم تطويره بصورة اوسع واشمل الا ان ذلك لم يتحقق، بل على العكس ظهرت العديد من العيوب ونقاط الضعف الخطيرة، ووجهت له الكثير من الانتقادات المتمثلة بالنقص في المفردات الموزعة ورداءتها وظهور حالات تلاعب في اساليب التعاقد والتوزيع وغيرها، والنفقات الادارية الكبيرة التي تتحملها الدولة لإيصال الغذاء الى المواطنين.

لقد شهدت مفردات البطاقة التموينية تغييرا من ناحية الكم والنوع خلال الفترات التي سبقت تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء والذي شهدت فيه مفردات البطاقة نوعا من التحسن الملحوظ تمثل بزيادة الكميات وتحسن النوعيات ومصادر التجهيز، وفي أدناه جدول يمثل المفردات الموزعة بموجب البطاقة التموينية بعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء.

جدول (2)
مفردات البطاقة التموينية للفرد الواحد شهريا قبل عام 2003

ت	المادة	الكمية/كغم
1	الطحين	9
2	الرز	3
3	السكر	2
4	الزيوت	1.250
5	الشاي	0.200
6	البقوليات	0.250
7	المنظفات	0.500
8	حليب الكبار	0.250
9	حليب الصغار	1.800

المصدر: معلومات مستقاة من شركات وزارة التجارة في العراق المعنية بتوفير مفردات البطاقة التموينية

وبعد احتلال العراق في 2003/4/9 كانت الكميات الواصلة الى المواطنين فيها نوع من الاستقرار النسبي وبالأخص خلال عامي 2003 و2004 وقد يعزى سبب ذلك الى وجود خزين من المواد الغذائية في المخازن العراقية وبالأخص التي لم تتعرض للنهب والسلب، وكذلك هنالك مواد تم التعاقد عليها بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء وصلت بعد آذار 2003 تمت الاستفادة منها ، إضافة الى أن أسعار المواد الغذائية كانت منخفضة عالميا وعدد سكان العراق أقل مما عليه الان، إلا أنه في السنوات اللاحقة 2005 - 2013 حدث تعثر بعمليات التعاقد والتجهيز انعكس سلبا على نظام البطاقة التموينية تمثل برداءة المواد المجهزة وحصول نقص في المجهز منها للمواطنين، اذ قامت الحكومة العراقية بتعويض المواطنين بمبالغ نقدية عن الكميات غير المجهزة، وكذلك تم الاستغناء عن عدد من المواد كالمساحيق والصوابين والشاي والبقوليات بحجة عدم كفاية الاموال المخصصة للبطاقة ضمن الموازنة العامة اذ استقرت المواد الموزعة على أربعة مفردات وكما موضحة في الجدول التالي:

جدول (3)
مفردات البطاقة التموينية شهريا خلال الفترة 2009 - 2012

ت	المادة	الكمية/كغم
1	الطحين	9
2	الرز	3
3	السكر	2
4	الزيوت	1.250

المصدر: معلومات مستقاة من شركات وزارة التجارة في العراق المعنية بتوفير مفردات البطاقة التموينية

وفي عام 2009 أصدرت وزارة التجارة إعمام برقم 1646 في 2/6/2009 يقضي بحجب البطاقة التموينية على العوائل التي يزيد راتب رب الاسرة الشهري عن (1.500.000) دينار عراقي، ولم يتم وضع آلية مناسبة لتطبيق هذا القرار على جميع الأفراد، فتم تطبيقه على موظفي الدولة فقط، إذ أن هناك تُجّار ورجال أعمال وأصحاب مصانع ومالكي رؤوس أموال وغيرهم، لم يتم تطبيق القرار المذكور عليهم بسبب ضعف الإمكانيات الحكومية لإيجاد آلية مناسبة لمعرفة مثل تلك الطبقات في داخل حدود الدولة، واكتفت وزارة التجارة بمفاتحة الغرف التجارية واتحادات رجال الأعمال والنقابات المهنية لتزويدها بأسماء المشمولين.

❖ **مشاكل نظام التموين الغذائي**

هنالك مشاكل كثيرة شخصت في المرحلة التي سبقت التغيير في عام 2003 ولكن كانت بمعدلات تقل عما هي عليه الان، وتمثلت تلك الحالات بتسجيل أعداد وهمية بمستمسكات مزورة، أو من خلال التلاعب ببرامجيات النظام لإضافة اعداد كبيرة وهمية كذلك، وقد شكلت تلك الحالة بعد اكتشافها مشكلة كبيرة داخل وزارة التجارة آنذاك خصوصا بعد تورط شخصيات بارزة في وزارة التجارة في حينها بتلك العملية الى جانب عدد من مسؤولي فروع التموين.

كذلك اظهرت نتائج تحقيق أجرتها الامم المتحدة حول برنامج النفط مقابل الغذاء عن تورط مسؤولين عراقيين واممين بالاخلال في عقود هذا البرنامج ، ومن جانب آخر استغلال نظام الحكم آنذاك لبرنامج النفط مقابل الغذاء لأغراض خاصة هدفها

توفير أموال من البرنامج بصورة غير شرعية ،فعلى سبيل المثال قيام الحكومية بإخراج الحنطة العراقية الى سوريا من احد المنافذ الحدودية واعادتها الى العراق من منفذ آخر على انها حنطة مستوردة وفق عقود البرنامج والاستفادة من الاموال لأغراض خاصة أو شخصية.

كما اكتشفت حالات عدديدة من التلاعب في الموجودات المخزنية التابعة الى وزارة التجارة كان أبرزها اخراج كميات كبيرة من السكر من مخازن محافظة ميسان عام 1997.

وبعد عام 2003 استشرت حالة التلاعب في مفردات البطاقة التموينية، والتي ظهرت للعيان بشكل واضح لارتباطها بحياة المواطن ولسعة تعاملاتها فقد تم تشخيص الكثير من المشاكل فيها تم تصنيفها حسب االجهات ذات العلاقة وكما يلي:

- **<u>وزارة التجارة</u>**

1. وجود حالات تلاعب كبيرة في نظام البطاقة التموينية وبالأخص بعد عام 2006 اغلبها يتعلق بالعقود الخاصة بتوريد مفرداتها، من حيث أقيامها ونوعية المواد الموردة بموجبها، وتم إحالة عدد من المسؤولين في وزارة التجارة الى القضاء وحكم عليهم بأحكام مختلفة.
2. على الرغم من أن وزارة التجارة تتعاقد مع مناشئ جيدة لتغطية مفردات البطاقة التموينية وبالأخص في مجال الحبوب كالولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا وتايلند إذ يجري التعاقد على شراء مفردات عالية الجودة من تلك المناشئ وغيرها إلا إن نوعية مفردات البطاقة التموينية التي يجري إيصالها الى العوائل العراقية هي نوعيات رديئة للغاية ولا تتناسب مع مبالغ عقود الشراء ومناشئها، مما يضطر الكثير من العوائل الى بيعها في الاسواق المحلية ليتم شراء الافضل منها وبأسعار عالية، وهذه الحالة قد تتفاوت من محافظة الى اخرى، مما يؤشر وجود حالات تلاعب قد يشترك فيها متعهدي نقل المواد من المخازن ووكلاء المواد الغذائية، وقد كشفت دوائر الرقابة عن الكثير من تلك الحالات وبالأخص في المدن الكبرى ، إذ تستبدل المواد بعد خروجها من مخازن وزارة التجارة بمواد رديئة .
3. نتيجة التلاعب المستشري في عدد من تشكيلات وزارة التجارة في السنوات السابقة فقد تم شراء كميات من المواد أكثر من الحاجة الفعلية وعلى حساب مواد أخرى يتوجب توفيرها ويأتي هذا الاجراء لوجود امكانية للحصول على عمولات أكثر عند شراء تلك المواد، وبرز ذلك في مادتي الزيت و الدهن الصلب ومساحيق الغسيل والصابون.
4. كشف ديوان الرقابة المالية بموجب كتاب موجه الى البرلمان العراقي بالعدد 3786 في 17/3/ 2011 عن وجود ارتفاع كبير في اسعار المواد التي تشتريها وزارة التجارة عن مثيلها في الاسواق العالمية، فقد تم التعاقد على شراء مادة حليب كبار في سنة 2008 بمبلغ مقداره 6250 دولار للطن الواحد في حين إن التركيبة السعرية للمادة أعلاه 5425 دولار للطن الواحد بفرق مقداره 825 دولار للطن الواحد ، مما أدى إلى تحمل تخصيصات البطاقة التموينية بفرق مقداره 114138750 دولار، كذلك قيام وزارة التجارة بشراء كميات من الدهن الصلب والزيت بكميات أكبر من الحاجة المقرة وبسعر 2400 دولار للطن في حين أن التركيبة السعرية لمادة الزيت في سنة 2009 كانت 1335 دولار للطن بفرق مقداره 1065 دولار للطن الواحد، وعليه تكون الزيادة في قيمة الكمية المشتراة 866034570 دولار (ثمانمائة وستة وستون مليون و أربعة و ثلاثون الف و خمسمائة و سبعون دولار) الأمر الذي الحق ضررا كبيرا بالمال العام من جراء سوء الإدارة وعدم إستخدام الاموال المخصصة للبطاقة التموينية بشكل متوازن ، إضافة الى تكاليف الخزن و تعرض المادة للتلف من جراء خزنها لمدة طويلة في مخازن الشركة .

- **<u>التجار والمجهزون والوكلاء</u>**

1- قيام عدد من التجار بتجهيز وتوريد مواد رديئة أو منتهية الصلاحية وبالاتفاق مع بعض المسؤولين بوزارة التجارة، وقد اكتشفت دوائر الرقابة في عدد من المحافظات وجود مثل تلك المواد اذ تحفظت على كميات من الشاي غير المطابق للمواصفات في مخازنها ومنعت توزيعه على المواطنين، ونم إحالة عدد من كبار موظفي وزارة التجارة الى القضاء ومعاقبتهم على هذه الافعال .

2- استغل عدد كبير من وكلاء المواد الغذائية تأخر وصول مفردات البطاقة أو وصولها على مراحل او دفعات بمطالبة المواطنين بدفع أجور حصة كاملة عن كل مفردة من مفردات البطاقة وبالتالي فأن المواطن مطالب بأن يدفع مبلغ الحصة التموينية مرات عديدة، كما ان هذه الحالة (حالة تأخر وصول المواد) جعلت المواطن يستنزف دخله لشراء احتياجاته من السوق المحلية، فضلا عن استغلال الوكلاء هذه الحالة للتصرف بالمواد الغذائية الخاصة بالمواطن بحجة عدم وصولها.

- **<u>المطاحن و شركات النقل</u>**

1- هنالك حالات تلاعب كبيرة ترتبط بحلقة تصنيع الحبوب وبالأخص الحنطة، اذ تقوم وزارة التجارة ببيع الحنطة الى المطاحن الاهلية بسعر 17 دينار و600 فلس لغرض طحنها وتوزيعها الى الوكلاء، وفي ظل ضعف الرقابة وطبيعة

الظرف الامني ، وبالأخص في المدن الكبرى، يقوم هؤلاء بتهريب الحبوب المجهزة اليهم الى خارج البلد أو أنهم يقومون بإعادة تسويقها الى وزارة التجارة أثناء المواسم التسويقية وبالتعاون مع عدد من العاملين في مختبرات المواقع المخزنية، مستفيدين من الاسعار المدعمة لتلك الحبوب، على أن يتم تعويض تلك الكميات أما بطحن حبوب رديئة أو قيامهم بتجميع كميات الطحين من الموطنين وعبر حلقات مختلفة وبالأخص من مراكز المدن الذي يميل مواطنيها الى شراء الخبز من الافران في مناطقهم .

2- هنالك هدر وتلاعب كبير في المواد الغذائية التي يقوم بها عدد غير قليل من سائقي الشاحنات الاهلية والحكومية اثناء نقل المواد الغذائية من الميناء الى المخازن أو اثناء المناقلة بين المواقع (وبالأخص القمح والرز)، والذين يتبعون مختلف الطرق والاساليب للقيام بذلك، يتمثل جزء منها باستغلالهم للسماحات الممنوحة لهم بنسب معينة عن التطاير والذي يعتبرونه حقا مكتسبا لهم يقومون بإفراغه من شاحناتهم قبل وصولهم الى المواقع المخزنية، الى جانب التلاعب بحمولة الشاحنة داخل تلك المواقع وبمختلف الوسائل بما يسمح لهم الحصول على كميات منها.

3- اشرت في الفترة من عام 2003 لغاية 2006 ضياع وهدر كميات من المواد الغذائية وبعشرات الالاف من الاطنان من قبل شركات نقل وهمية وبالأخص من المواد المحولة من ميناء العقبة الاردني الى العراق مستغلة مشاكل الوضع الامني آنذاك.

4- هنالك تلاعب كبير في عدد من مختبرات الشركات الخاصة بتأمين الحصة التموينية، من خلال قيام عدد من المسؤولين فيها بالتواطؤ مع التجار والشركات المجهزة للمواد بإدخال مواد فاسدة أو منتهية الصلاحية أو غير مطابقة لبنود العقد الخاص بتوريدها، مقابل مكاسب مالية معينة.

- **<u>موضوعية البيانات الاحصائية والمحاسبية</u>**

1- تزايد الاعداد الوهمية للمسجلين على البطاقة التموينية وبالأخص في الفترات الاوضاع الامنية المتدهورة التي مر بها العراق، كذلك أن هنالك الكثير من المتوفين والمهاجرين لم يتم انزال حصصهم من البطاقة التموينية.

2- حدوث الكثير من النقص في المخازن والسايلوات التابعة لوزارة التجارة نتيجة للتلاعب في محتوياتها وهذا ما يظهره النقصان في الجرد السنوي المؤشرة في العديد من المواقع المخزنية.

- **<u>الوعي الثقافي والعادات والتقاليد</u>**

هناك هدر واضح في الكميات المستهلكة من المواد الغذائية وبالاخص الطحين والرز، إذ إن الدراسات تؤكد بأن المواطن العراقي، ونظراً لما وفره نظام البطاقة التموينية من مواد ثابتة الكميات توزع بأسعار شبه مجانية (اسعار رمزية) ،(الراوي ،2007 :19).

لكافة شرائح المجتمع بشقيه الحضري والريفي إضافة إلى عوامل أخرى أهمها قلة الوعي الثقافي والعادات والتقاليد وطريقة التعامل مع تلك المنتجات ، فأن الفرد العراقي يهدر ما يصل الى (24) كغم يومياً من الطحين أي بنسبة (8%) من الكمية المخصصة للفرد الواحد سنوياً هذا بالإضافة إلى قيام الكثير العوائل ببيع الطحين الذي يكلف الدولة أكثر من (40000) دينار للكيس زنة (50) كغم بسعر لا يتجاوز (10000) دينار، وما ينطبق على الطحين ينطبق على الرز وقد تكون كميات الهدر فيه اكبر من الطحين وباقي المفردات الاخرى.

خامسا – <u>نظام التموين الغذائي بين الابقاء والالغاء</u>

على الرغم من أن نظام التموين الغذائي تمكن اثناء فترة العقوبات التي استمرت اكثر من أثنا عشر سنة من تفادي ازمة انسانية في العراق غير انه يثير حالياً معضلة صعبة في وجه صانعي السياسة الاقتصادية فهو فعال في ايصال الغذاء الى مستحقيه ويضمن حد ادنى من مستوى المعيشة لكنه يحقق هذه الغاية بطريقة مرتفعة الكلفة وغير فعالة ويستهلك نسبة كبيرة من ايرادات الحكومة، فضلا عن عدم انتظام وصول الحصة الى مستحقيها في الوقت المناسب وتردي نوعياتها.

وقد ظهرت في السنوات الاخيرة الكثير من الآراء حول نظام التموين الغذائي تمحورت جلها في رأيين، رأي ينادي بإلغائها ورأي يدعو الى ابقاءها واصلاحها (المهداوي و مزيد، 2010 :174) ولكل من الرأيين تبريراته، الا أنها في الغالب تلتقي في هدف واحد يتمثل في ضرورة توفير الامن الغذائي للمواطن، وان هذه الدعوات (دعوات اصلاح البطاقة ودعوات الغاءها) انطلقت من حقيقة ما وصلت اليه البطاقة التموينية من واقع مزري من تردي نوعية المواد الواصلة الى المواطنين والنقص الكبير في الكميات المجهزة، الا ان تبني أي من الرأيين قد لا يحقق الحل الامثل للمشكلة ما لم يكن قرارا مدروسا من كافة الجوانب ويتضمن بدائل توفر الطمأنينة لدى المواطن.

ان الرأي الذي يرى الغاء نظام التموين الغذائي ينطلق من وجهة نظر اقتصادية مفادها أن هذا النظام هو أشبه بخطة طوارئ لمواجهة ظروف أزمات تواجه الشعوب والحكومات ولمختلف الأسباب كظروف الحروب والكوارث الطبيعية أو أنتشار الاوبئة أو الحرب الاهلية ولا يمكن أن يكون جزء من خطة اقتصادية وتنموية تستند الى أساس وتخطيط سليم يؤسس لنهضة

اقتصادية واجتماعية شاملة، أي ان نظام البطاقة التموينية يتم اللجوء اليه لمعالجة ظرف طارئ ولتجاوز أزمة انسانية معينة ولا يمكن أن يأخذ صفة الدوام والاستمرارية، كما أن طبيعة النظام السياسي في العراق بعد التغيير في عام 2003 م والتوجه الاقتصادي باتجاه آلية السوق يتعارض مع نظام الحصص الغذائية الشامل والذي ينبغي أن يكون موجها لشرائح محددة من المجتمع، إضافة الى حدوث ارتفاع واضح في دخل الفرد العراقي وقدرته الشرائية قياساً بالدخل الذي وصل اليه في سنوات ما قبل 2003م ، (الموسوي و عبد عون ،2011 : 2).

أما الرأي الذي ينادي بإبقاء نظام التموين الغذائي مع ضرورة اصلاحه فأنه ينطلق من أن هذا النظام أصبح جزءا من الامن الغذائي للمواطن العراقي في ظل وجود نسبة غير قليلة من المجتمع العراقي تعيش دون خط الفقر وانتشار البطالة والاستهداف الخارجي الذي يتعرض له الاقتصاد العراقي، كما أن هنالك تخوفا من حدوث ارتفاع في اسعار المواد الغذائية في حالة الغاء هذا النظام واحتمال حدوث شحة في البعض منها، وان استمرار دعم مفردات البطاقة التموينية وتوفيرها يحرر المواطنين من عقدة الخوف والقلق على عائلاتهم وعلى أنفسهم، كما أنها تشكل الملاذ الأخير للحد من تعاظم معدلات الفقر والجريمة والعنف الاجتماعي .

❖ **الاسس الدستورية للدعم الحكومي للمجتمع**

تضمن الفصل الاول من الباب الثاني في الدستور (الفرع الثاني : الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية) خمسة عشر مادة دستورية (من 22 الى 36) ، المواد الاكثر مساسا بموضوع الدعم الحكومي هي المواد (30) و (31) و التي تنص على الاتي :

المادة (30):

أولاً:ـ تكفل الدولة للفرد وللأسرة ـ وبخاصة الطفل والمرأة ـ الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياةٍ حرةٍ كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم .

ثانياً :ـ تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم ، وينظم ذلك بقانون.

المادة (31):

اولاً :ـ لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية.

ثانياً :ـ للأفراد والهيئات إنشاء مستشفياتٍ أو مستوصفاتٍ أو دور علاجٍ خاصة، وبإشرافٍ من الدولة، وينظم ذلك بقانون.علما ان باقي المواد في هذا الفصل و في غيره من الفصول تتحدث عن دعم الدولة لكثير من القطاعات و الفعاليات الاخرى التي في مجملها تشكل بيئة متكاملة للاستثمار في الانسان حتى يكون قادرا على الانتاج و المساهمة بنصيبه في دعم الاقتصاد العراقي.

لقد الزم الدستور الحكومة بتوفير الدعم للأفراد (مواطنين و غيرهم) في العراق حتى يتمكنوا من العيش حياة حرة و كريمة و تامين الدخل المناسب و السكن الملائم ، هذا هو الاساس الدستوري الذي بنيت عليه سياسة الدعم الحكومي للفقراء و لغيرهم و هو الزام لا يمكن التهرب منه بل هو اشمل و اوسع من كل دعم يقدم اليوم من قبل الحكومة الى الافراد و الاسر في العراق و هو بالتالي غاية لم تدرك بعد و يحمل الحكومة مسؤولية كبيرة يجب ان تفكر فيها و تتحسب لها.

من اشكال الدعم الذي تقدمه الحكومة الان البطاقة التموينية و هي توفر الحد الادنى من الطعام للأفراد و لكنها بحاجة الى دراسة اكثر.

❖ **الدعم الحكومي والموازنة العامة للدولة**

تمثل الموازنة العامة للدولة الوثيقة الرسمية التي تدرج فيها النفقات المخطط انفاقها خلال السنة المالية المقبلة و كذلك الايرادات التي تغطي هذه النفقات وهي تعد من قبل السلطة التنفيذية وتصدر بقانون من السلطة التشريعية حتى تكتسب الصفة الملزمة و الشرعية.

على الحكومة دراسة الامكانيات و تحديد الاولويات التي تراها و تضع المقاربات و تجتهد في صياغة الحلول لتوفير الدعم الذي نص عليه الدستور في مواده سابقة الذكر، كل هذه الامور يتمخض عنها الموازنة العامة و التي هي في الحقيقة جزء من اجزاء تشكل بمجملها التصور او الرؤية التي تسيير من خلالها الحكومة النظام الاقتصادي للبلد ، اذا لا بد من وجود رؤية شاملة لدى من يقوم بصياغة و اعداد الموازنة العامة بحيث تتكامل هذه الموازنة مع الموازنات السابقة و اللاحقة على شكل سياسة اقتصادية متكاملة تترجم الى برامج زمنية متعددة و متواصلة حتى يستطيع المخطط الوصول الى اعلى انجاز ممكن لتطبيق رؤيته الاقتصادية.

من المعروف ان الحكومات تحاول و بشتى الوسائل تنويع مصادر الايرادات لتمويل الموازنة العامة و تعتمد عادة على الضرائب التي تفرضها على مصادر الدخل المختلفة و كذلك تحاول الحكومات تخفيض النفقات قدر الممكن لان الواقع العملي

يؤكد على ان نفقات الحكومات اليوم اصبحت اكبر من ايراداتها لتدخل الحكومة المبرر في الكثير من النشاطات وتقديمها الكثير من الخدمات المجانية للأفراد لتطور الفكر الاقتصادي و لتوسع الحاجات العامة و كذلك لتطور الفكر الديمقراطية و حقوق الانسان لدى المجتمعات الحديثة الذي ينعكس على طريقة ادارة الدولة و المال العام ، ان حجر الزاوية في كل هذا النشاط الاقتصادي للدول هو المواطن نفسه فهو الممول الاول للموازنات العامة من خلال ما يساهم فيه من ايرادات على شكل ضرائب و رسوم و غيرها من اشكال الجباية التي تتقاضها الحكومات من الافراد وهم على قناعة ان مصير هذه الاموال سيكون في النهاية لفائدتهم من خلال السلع و الخدمات التي توفرها الحكومات لهم ، وهنا تلعب الحكومة دور المستثمر او المنظم لهذه الدورة الاقتصادية الكبيرة التي تعتمد على ثروة الافراد انفسهم و التي تحركها الحكومات و تشرف على انتقالها بشكل يضمن بقائها في التداول و النمو المستمر.

في العراق لا توجد مثل هذه العملية التي تحدثنا عنها بل يوجد حاليا الحكومة التي هي صاحبة الثروة الممثلة في في النفط و الغاز و هي التي تنفق على الافراد من مبيعات هذه الثروات و اذا حدثت أي مشكلة في تدفق هذا التمويل الحكومي المستمر للأفراد سوف تتأثر كل الحالة الاقتصادية للبلد و بسرعة.

❖ الموقف الحكومي من البطاقة التموينية

لابد من الاشارة الى ان المطالبات بإلغاء البطاقة التموينية لم تكن وليدة الساعة، فقد سبق وان ظهرت مطالبات سابقة لإلغاءها، فبعد احتلال العراق في عام 2003 من قبل الولايات المتحدة الأميركية ورفع الحصار الاقتصادي، بدا للوهلة الأولى أن سبب وجود البطاقة التموينية قد انتفى وآن الأوان لإلغائها، وبالفعل ظهرت دعوات من داخل الحكومة في عام 2004 لإلغاء البطاقة التموينية، ولكن حال دون ذلك في حينها قيام الحكومة بطلب الاستشارة من مجموعة اقتصاديين عراقيين متخصصين استنتجوا في النهاية أن أية حكومة تحاول المساس بالبطاقة التموينية قبل استقرار الأوضاع الاقتصادية في العراق سيكون الامر ليس بصالحها.

وخلال شهر تشرين الثاني 2012 صرح الناطق بإسم الحكومة إن مجلس الوزراء قرر استبدال البطاقة التموينية بمبالغ نقدية توزع على المشمولين بالنظام المذكور بواقع (15) ألف دينار لكل فرد بزيادة مبلغ (3.000) دينار لكل فرد عن قيمة المفردات، مشيراً إلى وضع ضوابط ملزمة لتسعيرة الطحين بما يضمن عدم التلاعب بالأسعار ابتداءً من الأول من شهر آذار 2013، وأوضح إن الموافقة على زيادة التخصيصات النقدية للبطاقة التموينية تأتي لدعم سلة المواطن الغذائية والتمكن من شراء مفرداتها من السوق المحلية، وأن القرار جاء للقضاء على حالات التلاعب والمشاكل التي ترافق عمليات توزيع مفردات البطاقة، وعدم وصولها بشكلٍ كامل ومنتظم إلى المواطنين، الا أن الحكومة لم تستمر بموقفها هذا نتيجة ضغوطات كبيرة مورست عليها من جهات مختلفة الى جانب حملة احتجاجات ادت تأليب الرأي العام ضد القرا ر، الامر الذي دفعها الى التراجع عن قرارها واتخذت قرارا بوضع المواطن امام خيارين هما اما القبول بنظام التموين الغذائي المعمول به او القبول بمبالغ نقدية على أن تقوم بتوزيع استمارة لتحديد احد هذين الخيارين.

❖ البدائل المقترحة

البديل الاول: البدل النقدي

يعد مبدأ تخيير المواطن بين البدل النقدي أو الاستمرار باستلام المواد الغذائية مبدءا فاعلا ، اذ ان هذا البديل يهدف الى الالغاء التام لنظام التموين الغذائي وجعله يستند الى الاساس النقدي وليس العيني من خلال مبلغ مالي يخضع للتقييم الدوري من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية بحيث يتغير المبلغ بتغير اسعار المواد الغذائية محليا وعالميا.

يلاحظ أن المبلغ المقدم بديلا للبطاقة التموينية يعد جيدا في ظل الاسعار المحلية للمواد الغذائية وهو ما يوضحه الجدول التالي والذي يمثل مواد ذات مواصفات جيدة تفوق نوعية مفردات البطاقة التموينية:

جدول (4)

اسعار المواد الغذائية التموينية ذات المستوى المتوسط في السوق المحلية

المادة	الكمية المقررة	سعر الكيلو بالدينار	الكلفة الشهرية للفرد بالدينار
الطحين	9 كيلو	750	6750
الرز	3 كيلو	1000	3000
السكر	2 كيلو	750	1500
الزيت	1.25 كيلو	2500	3125
المجموع			15325

ولغرض توفير الطمأنينة للمواطن نعتقد ان زيادة المبلغ الى 25 الف دينار سيدفع شريحة كبيرة من المواطنين باتجاه قبول التعويض النقدي.

- **الفوائد المتوخاة من المقترح**:

ان عملية التنقيد الكلي او الجزئي للبطاقة التموينية ستوفر الفوائد التالية:

1. ضمان حصول المواطن على المواد الغذائية الاساسية من الاسواق المحلية بأسعار معتدلة تتناسب قيمتها مع قيمة البدل النقدي الممنوح بديلا عن البطاقة التموينية والنوعيات التي يرغب بها وبذلك ستتبدد سحابة الخوف التي تهيمن عليه.
2. الحد من الاتهامات التي تطرح في الاوساط الشعبية والاعلامية عن وجود تلاعب في نظام التوزيع لمفردات البطاقة التموينية.
3. توفير فرص عمل للقطاع الخاص وتوسيع مشاركته في توفير المواد الغذائية.
4. توفير فرص عمل للكثير من العاطلين من خلال العمل في المتاجر والمحال التي ستوفر تلك المواد والاشتراك بعمليات النقل والتوزيع.
5. قيام صناعات غذائية داخل العراق بعد تهيوء الاجواء للقطاع الخاص (باعتبار انه سيكون مسؤولا رئيسيا عن توفير الغذاء) ومنها صناعة الزيوت وحتى صناعة السكر إذ ان العزوف عن تلك الصناعات كان بسبب عدم قدرة منتجات القطاع الخاص على منافسة المواد الموزعة بأسعار شبه مجانية بموجب البطاقة التموينية .
6. قيام اعداد كبيرة من تجار المواد غير الغذائية كالاجهزة الكهربائية وغيرها الى توجيه رؤوس أموالهم الى تجارة المواد الغذائية التي ستصبح اكثر ربحية من باقي انواع التجارة في البلد، وهذا مبدأ اقتصادي شائع هو ان مالك راس المال يبحث عن الفرص التي توفر ربحا اكبر.
7. الحد من ظاهرة التبذير في المواد الموزعة من قبل الاسر العراقية والتي كانت ولا تزال غير ابهة بتقنين عمليات الطبخ وفق الحاجة باعتبار ان المواد تصلها بأسعار شبه مجانية.
8. الحد من ظاهرة تلاعب وكلاء المواد بالمواد المستلمة اذ ان هنالك عمليات تبديل للمواد الجيدة بمواد رديئة، وكذلك قيام الكثير منهم بسرقة حصص المواطنين تحت مختلف الاعذار والذرائع.

- **الاجراءات السائدة لهذا المقترح**

من المحتمل أن تظهر هناك حالات احتكار وتلاعب من قبل بعض تجار القطاع الخاص للمواد الغذائية الاساسية في الاشهر الاولى من تطبيق القرار خصوصا إذا كان عدد الراغبين بالتنقيد كبيرا، ولغرض الحد من ذلك وضمان حصول المواطن على المواد الغذائية الاساسية بأسعار معتدلة تتناسب قيمتها مع قيمة البدل النقدي الممنوح بديلا عن البطاقة التموينية وبهدف عدم ارهاق المواطن العراقي بتكاليف اضافية ، لذا فأن على الحكومة العمل بما يلي:

1. توفير خزينا غذائيا في مخازنها تكون معه مستعدة لتوفير تلك المواد في السوق المحلية أي تدخل كمنافس في حال حدوث أي طارئ محتمل علما بأن لدى وزارة التجارة طاقات خزنية تصل الى ما يكفي العراق لمدة تزيد على العام.
2. تفعيل الأسواق المركزية التي تعد من المنافذ الجيدة والحضارية للتسوق (في حالة إعادة أعمارها) وطرح كميات كبيرة من السلع الغذائية وبالاخص من مفردات البطاقة التموينية الملغاة ووضع آليات جديدة لها تحد من حالات التلاعب وتضمن التسوق السريع بدون عوائق وأسعار منافسة .
3. تفعيل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لبيع المواد الاساسية التموينية (السكر ، الزيوت)، وبأسعار تنافسية كذلك للحد من احتمال احتكار بعض تجار القطاع الخاص للمواد الغذائية المشار اليها.
4. منح المخابز الاهلية كميات طحين اضافية وبأسعار مدعومة خلال الست أشهر اللاحقة لعملية الالغاء وبما يوفر حصول المواطن على الخبز والصمون المدعوم.
5. الاستفادة من المطاحن الاهلية ومن الحنطة المسوقة في سايلوات الحبوب وتصنيعها (طحنها) وتوزيعها على وكلاء الطحين اختياريا وبأكياس معلمة بعلامة وزارة التجارة وبنفس الية التوزيع التي كانت معتمدة في ثمانينات القرن الماضي.
6. احكام الرقابة على اسعار الطحين والمواد الغذائية الاساسية في الاسواق المحلية واخضاعه للفحص المستمر ومن خلال الكادر الرقابي في وزارة التجارة، وامكانية تعزيزه بكوادر أخرى من الشركات التي كانت مساهمة في توزيع مفردات البطاقة التموينية والتي سيصبح جزء كبير من كادرها شبه فائض بعد آذار القادم والذي يضاف في حال عدم استثماره الى جيش البطالة المقنعة فيها.
7. تحديث سجلات التموين الغذائي ذلك لان هنالك اعداد وهمية كبيرة لا تزال تستلم حصصها من مفردات البطاقة ويتم ذلك بطريقة عصرية تسهم فيها دوائر الجنسية والمصارف التي ستمنح المبلغ التعويضي.

8. تأجير جزء من مخازن وزارة التجارة الفائضة عن الحاجة الى التجار للاستفادة منها في خزن المواد المستوردة، ولحين تمكن القطاع الخاص من الاحلال التدريجي محل الدولة وعلى غرار ما هو سائد في دول العالم والدول العربية والاقليمية.

البديل الثاني: التجهيز الغذائي عن طريق مجالس المحافظات

في حال عدم قبول المقترح أو البديل الاول أو أن الاعداد الراغبة بتنقيد البطاقة التموينية قليلة فان هنالك بديل اخر يمكن اعتماده يتمثل في تحويل مبالغ البطاقة التموينية الى مجالس المحافظات ووفقا للكثافة السكانية وبنسبة من المقرر الكلي للبطاقة التموينية على ان تقوم المحافظة بالتعاقد والتوريد من الجهات المحلية والخارجية، وهذا البديل سبق وان طالب عدد من المحافظات بتطبيقه ومنها المثنى، ويمكن ان يطبق في بادئ الامر في أحد المحافظات ولتكن محافظة المثنى المعروفة بنزاهة كادرها الوظيفي التنفيذي والرقابي خصوصا وأن مختبراتها سبق وأن كشفت حالات تلاعب لم تكتشف في مختبرات المحافظات الاخرى، فاذا كان عدد سكان محافظة المثنى في نهاية عام 2012م يبلغ (775000) نسمة فانه يمكن حساب حصتها من المقرر في الموازنة كما يلي:

- اجمالي المخصص للبطاقة التموينية موازنة 2012 في العراق هو 4.360 تريليون دينار عراقي.
- اجمالي سكان العراق هو 33 مليون نسمة.

وبذلك فان ما يحصل عليه الفرد الواحد من سكان العراق في هذه الموازنة يكون كما ياتي:

4360 تريليون دينار ÷ 33 نسمة =12 .132 الف دينار سنويا

أي 132120 دينار

ومقدار ما يحصل عليه الفرد الواحد من سكان العراق شهريا

132120 دينار ÷ 12 شهر = 11000 دينار

ولحساب حصة محافظة المثنى خلال عام 2012من تلك الموازنة:

775000 نسمة × 13210 دينار = 101680000 مليون دينار

وبما أن الحكومة المركزية قد طرحت مبلغ (15000) دينار شهريا للفرد الواحد كبدل نقدي عن البطاقة التموينية فأن هذا الخيار يمكن ان يكون افضل من الخيار الاول من الناحية النقدية وكما يلي:

15000 دينار × 12 شهر = 180000 دينار سنويا

775000 نسمة × 180000 دينار = 139500000000 دينار

أي أن محافظة المثنى من الممكن ان تحصل على (139.5) مليار دينار من الموازنة العامة للدولة لسنة 2013 فيما لو تم اعتماد مبلغ الـ (15000) دينار، وهو مبلغ يزيد عن المبلغ السابق بحدود (38) مليار دينار. ويعد هذا المبلغ مناسبا قياسا باسعار المواد الغذائية المستوردة الى العراق أو اسعار السوق المحلية.

- **الفوائد المتوقعة من المقترح**

1. وضع الحكومات المحلية امام المسؤولية المباشرة في توفير مفردات البطاقة التموينية وتعزيز مبدأ الادارة اللامركزية بهذا الجانب.
2. القضاء على حلقات المشاكل والتلاعب التي تشوب نظام البطاقة التموينية والمشخصة من عدد من مجالس المحافظات والتي لا تستطيع اتخاذ الاجراءات المناسبة اتجاهها بسبب كونها خارج مسؤوليتها المباشرة.
3. حصول مجالس المحافظات على مبلغ الـ (15000) دينار للفرد الواحد وفق الاسعار الحالية يمكن أن يوفر حصة غذائية مقبولة ومنتظمة الوصول الى مستحقيها.
4. الاطلاع المباشر لأعضاء الحكومة المحلية على نوعية المواد والكميات الموزعة أولا بأول والسرعة في محاسبة المقصرين وتلافي الاشكالات التي قد تحدث في حلقات التعاقد والتجهيز.
5. يبعث هذا الاجراء الطمأنينة لدى المواطن ضمن المحافظات ويكون عاملا في تقييم عمل الحكومات المحلية باعتبار أن ذلك يرتبط ارتباطا مباشرا بحياة المواطن، اضافة الى أنه يكون عاملا في تقييم المرشحين في الانتخابات المحلية الدورية.

- **الاجراءات السائدة:**

لغرض إنجاح هذا المقترح وبالأخص في سنواته الاولى يجب الاخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

1- تبقى وزارة التجارة هي الجهة المسؤولة عن عملية فحص المواد ولحين تكوين مختبرات متطورة في المحافظات.
2- تخضع كافة حسابات وعقود البطاقة التموينية للتدقيق من قبل وزارة التجارة.
3- تشكيل دائرة من موظفي التجارة في المحافظة حصرا تشرف على عمليات التعاقد والتوزيع، ويتم ذلك من خلال إعادة هيكلة دوائر وزارة التجارة في المحافظة النفذة لهذا المقترح.
4- ادخال الكادر الاداري والفني في المحافظات المعنية بتوفير مفردات البطاقة التموينية دورات في فن التفاوض والتعاقد.

البديل الثالث: المساهمة النقدية للمواطن في تحسين النوعية

قبل طرح المقترح لابد من الاشارة الى أن المسؤولين في وزارة التجارة كثيرا ما يشتكون من قلة تخصيصات البطاقة التموينية في الموازنة العامة للدولة وقد يكون لهذا التشكي ما يبرره باعتبار ان هنالك ارتفاعات في الأسعار العالمية للمواد الغذائية، الى جانب التزايد السكاني السنوي في العراق والذي وصل الى ما يقارب المليون فرد سنويا في حين أن الزيادات السنوية في التخصيصات لا تأخذ ذلك بنظر الاعتبار، وعليه يمكن أن يطرح المقترح كالآتي:

يتحقق رضا المواطن وطمئنته من خلال مساهمته النقدية في تحسين نوعية المواد الغذائية وجودتها وذلك عن طريق استيفاء أقل من نصف قيمة الحصة الشهرية من المواطن على أن لا يزيد الاستيفاء عن (5000) دينار شهريا للفرد الواحد وهو مبلغ لا يمثل عبئا ثقيلا على كاهل المواطن بقدر ما يضمن له الحصول على مواد غذائية ذات نوعية مقبولة وكمية مجهزة بالوقت المناسب.

الفوائد المتوخاة من المقترح:

1. توفير مبالغ إضافية قد تصل الى أكثر من ثلث المبالغ المخصصة في الموازنة للدولة مما يساعد في توفير الحصة بالنوعيات والكميات المطلوبة.
2. يزيد من حرص المواطن على استغلال الحصة الشهرية بالشكل الامثل، ويقلل من حالات التبذير فيها نتيجة الشعور بقيمة المواد والمبالغ المدفوعة فيها.
3. يقطع الطريق أمام حجج المسؤولين بعدم كفاية المبالغ المخصصة لتوفير الحصة.

الاجراءات الساندة:

1. تعهد وزارة التجارة بتوفير كافة مفردات البطاقة بالنوعيات الجيدة وبكامل الكمية المقررة على أن يتم تجهيز الحصة الشهرية دفعة واحدة.
2. القيام بحملة اعلامية واسعة لتوضيح ذلك للمواطنين لقطع الطريق أمام المزايدات السياسية والانتخابية التي ستظهر لإجهاض المقترح.

<u>البديل الرابع</u> : نظام دمج التموين الغذائي بنظام الدفع النقدي

في ضوء تجارب بعض بلدان العالم ومنها على وجه الخصوص فرنسا فانه بالامكان الجمع بين نظام التموين الغذائي ونظام الدفع النقدي للعوائل التي لم يبلغ مستواها المعاشي الى مستوى الحد الادنى من متطلبات الحياة الاقتصادية والمعيشية. وقد عرف هذا النوع من انواع الدعم الحكومي للمجتمع بمصطلح الضمان الاجتماعي (Security Social) او نظام التخصيصات العائلية ، اذ تقوم الدولة بدراسة اوضاع العوائل بشكل تفصيلي نكافة النواحي وخاصة من ناحية الدخل الشهري فاذا لم يكن الدخل يؤهل العائلة للعيش او دون مستوى الحد الادنى لاجور العامل غير الماهر والمحددة قانونا فان الدولة تتكفل بتخصيص مبلغ نقدي يدفع مباشرة الى الحساب المصرفي للعائلة المستحقة وبما يحقق للعائلة العيش بصورة طبيعية دون ممشاكل. وهذا النظام يصدر بقانون ياخذ بنظر الاعتبار الدخل الشهري للعائلة ومن ثم تضاف له تخصيصات في ضوء عدد افراد الاسرة.

الفوائد المتوخاة من المقترح:

1. يمنح مسؤول العائلة التصرف بمرتبه وفقا لمستوى المعيشي في البلد.
2. يخفف ممن كاهل ممسؤول العائلة فيما يتعلق بالاعباء المدرسية للاطفال.
3. يقلل من تعدد الجهات التي تمنح مساعدات للعوائل ذات الدخول المتدنية
4. الاستقرار النفسي والاجتماعي للعوائل نتيجة ضمان مستقبلها المعيشي.

الاجراءات الساندة:

1. يتطلب النظام وجود دائرة حكومية خاصة تتولى عملية تسجيل العوائل لديها من خلال فتح ملفات تفصيلية عن اوضاعها.
2. يتعين تفعيل دور الدائرة الضريبية لاعداد تقارير او كشوفات ضريبة الدخل للعوائل المسجلة على انها مشمولة بالنظام.
3. يتطلب النظام تفعيل دور المصارف الحكومية والخاصة لغرض فتح الحسابات الجارية ومن ثم استقبال المبالغ المخصصة للعوائل.

فلوكان على سبيل المثال دخل العائلة الشهري (250) الف دينار ، والمفترض ان يكون أقل من آخر راتب في سلم الرواتب الحكومية المعمول به ، وان هذه العائلة لديها (5) اطفال ، فأن هذا النظام يلزم الحكومة بتخصيص مبلغ (50) ألف دينار لكل طفل وفق تعليمات تصدر لهذا الغرض، وبذلك يكون المجموع الكلي للدخل الشهري (500) ألف دينار ،الامر الذي يمكن العائلة من تخطي الصعوبات الاقتصادية ويخلص الدولة من عملية التموين الغذائي وما يصاحبها من مشاكل كثيرة..

ومن الجدير بالذكر ان هذا النموذج يحتاج الى وقت وجهد لانجازه وهذا ما لاتصبر عليه فئات المجتمع المشمولة بنظام التخصيصات العائلية.

❖ **<u>التحليل الاحصائي</u>**

قام الباحثون بإجراء دراسة استطلاعية لعينة من المجتمع بلغ عددها (651) فرداً من ذوي المصالح المباشرة والمستفيدة من امتيازات البطاقة التموينية ، وذلك من خلال طرح مجموعة من استمارات الاستبيان ، وكانت الاستمارة موزعة على اربعة

محاور ، منسجمة مع فرضيات الدراسة الاربعة انسجاماً تاماً لمعرفة توجهات عينة الدراسة بخصوص اختيار البديل الافضل بالنسبة لخيارات البطاقة التموينية المطلقة في العراق ، وفيما يلي تحليل وتشخيص اجابات عينة الدراسة المبحوثة .

الجدول(5)

الأوساط الحسابية و الانحراف المعياري والوزن المئوي والنسبة المئوية ومعاملات الاختلاف لفقرات نظام البديل النقدي عن التموين الغذائي **(N=651)**

ت	الأسئلة	Mean	Std	Per	Cv
1	يلبي نظام البديل النقدي كافة متطلبات الغذائية للعائلة .	1.92	0.96	64%	50%
2	يغطي نظام البديل النقدي البالغ (15) ألف دينار أسعار المواد الغذائية المدرجة في البطاقة التموينية.	1.80	0.92	60%	51%
3	تستلم مبالغ نظام البديل النقدي من خلال وكلاء المواد الغذائية أو عن طريق البطاقات الذكية.	2.06	0.97	69%	47%
4	تستلم مبالغ نظام البديل النقدي عن طرق المصارف الحكومية أو جهة حكومية خاصة.	1.52	0.84	51%	55%
5	يوفر نظام البديل النقدي قناعة كاملة ورضا تام من المجتمع كبديل عن البطاقة التموينية.	2.86	0.33	95%	12%
	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور ووزنه المئوي ومعامل الاختلاف .	2.03	0.71	68%	35%

أولاً : نظام البديل النقدي عن التموين الغذائي

المصدر : إعداد الباحثين في ضوء نتائج الحاسبة الإلكترونية

عكست استجابة العينة وسطاً حسابياً عاماً لمحور **نظام البديل النقدي عن التموين الغذائي** بلغ (2.03) وهو أعلى من الوسط الفرضي على مساحة ميزان الاختبار البالغ (2) المعول عليه لتفحص مستويات استجابة أفراد العينة المبحوثة، وبانسجام عالي للإجابات بانحراف معياري ومعامل الاختلاف (0.71)،(35%)على التوالي .

أما على صعيد الفقرات فقد قيس هذا المحور بالفقرات (1-5) ، وتراوحت الأوساط الحسابية لفقرات هذا المحور بين حد أعلى قدره (2.86) للفقرة (5) مبيناً تناسق إجابات عينة الدراسة وتناغمها تجاه هذه الفقرة وضمن مستوى إجابة "مرتفع جداً" وهذا يدل على إن هذا السؤال يؤكد حقيقة أساسية وهي أن عينة الدراسة مدركة بان توفير نظام البديل النقدي يولد قناعة كاملة ورضا تام من المجتمع كبديل عن البطاقة التموينية وبالتالي على الحكومة التفكير بموضوع البدل النقدي كأحد الاستراتيجيات البديلة عن البطاقة التموينية شريطة أن يوفر البديل النقدي القناعة الكاملة للمواطن .

وهذا ما تؤشره الفقرة (2) والتي تنص " يغطي نظام البديل النقدي البالغ (15) ألف دينار أسعار المواد الغذائية المدرجة في البطاقة التموينية " فقد حصلت على متوسط حسابي منخفض (1.80)،وانحراف معياري عالي (0.92).

وهذا يؤشر أن مبلغ البديل النقدي البالغ 15 ألف دينار ليس محل قبول لعينة الدراسة وعلى الحكومة التفكير بسقف أعلى من هذا المبلغ " ، واتجهت رغبة عينة الدراسة بتفضيل استلام مبالغ البدل النقدي من خلال وكلاء المواد الغذائية أو عن طريق البطاقات الذكية على المصارف الحكومية والجهات الحكومية الأخرى ، وهذا يؤشر إيمان عينة الدراسة بعدم قدرة المصارف الحكومية على الإيفاء بمثل هكذا التزامات .

الجدول(6)

الأوساط الحسابية و الانحراف المعياري والوزن المئوي والنسبة المئوية ومعاملات الاختلاف لفقرات نظام التجهيز الغذائي اللامركزي(المحلي) (N=651)

ثانياً: نظام التجهيز الغذائي اللامركزي(المحلي)

ت	الأسئلة	Mean	Std	Per	Cv
6	يعد نظام التجهيز الغذائي اللامركزي(المحلي) من أفضل الخيارات المطروحة.	1.56	0.83	52%	53%
7	يضمن نظام التجهيز الغذائي اللامركزي(المحلي) توزيع المواد بشكل كامل وعادل ومتزامن.	1.54	0.80	51%	52%
8	يقلل نظام التجهيز الغذائي اللامركزي(المحلي) من حالات التلاعب في نظام البطاقة التموينية.	1.68	0.87	56%	52%
9	تتعهد الجهات المجهزة للمواد الغذائية بتسليم مواد البطاقة التموينية بالكامل وبدون تأخير.	1.56	0.78	52%	50%
10	يستمر العمل في توزيع المواد الغذائية بنفس الأسلوب السابق(أسلوب الوكلاء).	2.66	0.72	89%	27%
	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور ووزنه المئوي ومعامل الاختلاف .	1.80	0.70	60%	39%

المصدر : إعداد الباحثين في ضوء نتائج الحاسبة الإلكترونية

عكست استجابة العينة وسطاً حسابياً عاماً لمحور **نظام التجهيز الغذائي اللامركزي(المحلي)** بلغ (1.80) وهو أدنى من الوسط الفرضي على مساحة ميزان الاختبار البالغ (2) المعول عليه لتفحص مستويات استجابة أفراد العينة المبحوثة ، وبانسجام عالي للإجابات بانحراف معياري ومعامل الاختلاف (0.70)،(39%)على التوالي .

أما على صعيد الفقرات فقد قيس هذا المحور بالفقرات (6-10) ، وتراوحت الأوساط الحسابية لفقرات هذا المحور بين حد أعلى قدره (2.66) للفقرة (10) مبيناً تناسق إجابات عينة الدراسة وتناغمها تجاه هذه الفقرة وضمن مستوى إجابة "مرتفع جداً" وهذا يدل على إن هذا السؤال يؤكد حقيقة أساسية وهي أن عينة الدراسة حريصة على استمرار العمل في توزيع المواد الغذائية بنفس الأسلوب السابق(أسلوب الوكلاء) ، أما بقيت الأسئلة (6,7,8,9) والخاصة بنظام التجهيز الغذائي اللامركزي(المحلي) فقد كان توجه عينة الدراسة ضعيف جداً تجاه هذا البديل فقد حققت كافة الأسئلة متوسطات حسابي منخفضة وهي اقل من الوسط الفرضي لميزان الاختبار .

الجدول(7)

الأوساط الحسابية و الانحراف المعياري والوزن المئوي والنسبة المئوية ومعاملات الاختلاف لفقرات نظام المساهمة النقدية لتحسين نوعية المواد (N=651)

ثالثاً: نظام **المساهمة النقدية لتحسين جودة المواد**

ت	الأسئلة	Mean	Std	Per	Cv
11	يفضل نظام المساهمة النقدية في حالة استلام مواد غذائية ذات جودة عالية.	1.93	0.95	%64	%49
12	يهدف نظام المساهمة النقدية الى تجهيز مواد غذائية ذات جودة عالية.	1.55	0.80	%52	%52
13	يكون نظام المساهمة النقدية بشكل رمزي لا يؤثر على ميزانية الأسرة.	1.95	0.94	%65	%48

14	يحدد نظام المساهمة النقدية نسبة (20%) من قيمة المواد الغذائية المستحقة للفرد الواحد.	2.85	0.35	%95	%12
15	يشكل نظام المساهمة النقدية التزاما على وزارة التجارة بتسليم المواد الغذائية كاملة وفي موعدها المحدد.	1.73	0.85	%58	%49
	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور ووزنه المئوي ومعامل الاختلاف.	2	0.70	%67	%35

المصدر : إعداد الباحثين في ضوء نتائج الحاسبة الإلكترونية .

عكست استجابة العينة وسطاً حسابياً عاماً لمحور **نظام المساهمة النقدية لتحسين جودة المواد** بلغ (2) وهو متساوي مع الوسط الفرضي على مساحة ميزان الاختبار البالغ (2) المعول عليه لتفحص مستويات استجابة أفراد العينة المبحوثة ، وبانسجام عالي للإجابات بانحراف معياري ومعامل الاختلاف (0.70)،(35%)على التوالي ، أما على صعيد الفقرات فقد قيس هذا المحور بالفقرات (11-15) ، وتراوحت الأوساط الحسابية لفقرات هذا المحور بين حد أعلى قدره (2.85) للفقرة (14) مبيناً تناسق إجابات عينة الدراسة وتناغمها تجاه هذه الفقرة وضمن مستوى إجابة "مرتفع جداً" وهذا يدل على إن هذا السؤال يؤكد حقيقة أساسية وهي أن عينة الدراسة لديها الرغبة في دفع المساهمة النقدية نسبة (20%) من قيمة المواد الغذائية المستحقة للفرد الواحد شريطة أن يقدم نظام المساهمة النقدية الى تجهيز مواد غذائية ذات جودة عالية ، وان يكون نظام المساهمة النقدية بشكل رمزي وغير مؤثر على ميزانية الأسرة .

الجدول(8)

الأوساط الحسابية و الانحراف المعياري والوزن المئوي والنسبة المئوية ومعاملات الاختلاف لفقرات نظام دمج التموين الغذائي والرعاية الاجتماعية (N=651)

رابعاً: نظام دمج التموين الغذائي والرعاية الاجتماعية

ت	الأسئلة	Mean	Std	Per	Cv
16	يفضل استخدام نظام دمج التموين الغذائي والرعاية الاجتماعية إذا كان يلبي متطلبات الحياة المعاشية.	1.92	0.95	%64	%49
17	يقبل نظام دمج التموين الغذائي والرعاية الاجتماعية إذا كان المبلغ المستلم لا يقل عن آخر راتب في سلم الرواتب.	1.94	0.93	%65	%48
18	يعطي نظام دمج التموين الغذائي والرعاية الاجتماعية تخصيصات شهرية للأطفال بواقع (50) ألف دينار .	2.18	0.95	%73	%44
19	لا يشمل تطبيق نظام دمج التموين الغذائي والرعاية الاجتماعية جميع فئات المجتمع وإنما فقط العائلات المحتاجة.	1.87	0.96	%62	%51
20	يتطلب تطبيق نظام دمج التموين الغذائي والرعاية الاجتماعية الانتظار لمدة لا تقل عن سنة واحدة.	1.58	0.85	%53	%54
	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور ووزنه المئوي ومعامل الاختلاف .	1.90	0.86	%63	%45

المصدر : إعداد الباحثين في ضوء نتائج الحاسبة الإلكترونية .

عكست استجابة العينة وسطاً حسابياً عاماً لمحور **نظام المساهمة دمج التموين الغذائي والرعاية الاجتماعية** بلغ (1.90) وهو أدنى من الوسط الفرضي على مساحة ميزان الاختبار البالغ (2) المعول عليه لتفحص مستويات استجابة أفراد العينة المبحوثة، وبانسجام عالي للإجابات بانحراف معياري ومعامل الاختلاف (0.86)،(45%)على التوالي ، أما على صعيد الفقرات فقد قيس هذا المحور بالفقرات (16-20) ، وتراوحت الأوساط الحسابية لفقرات هذا المحور بين حد أعلى قدره (2.18) للفقرة (14) مبيناً تناسق إجابات عينة الدراسة وتناغمها تجاه هذه الفقرة وضمن مستوى إجابة "مرتفع " وهذا يدل على إن هذا السؤال يؤكد حقيقة أساسية وهي أن عينة الدراسة لديها الرغبة في أن يعطي نظام دمج التموين الغذائي والرعاية الاجتماعية تخصيصات شهرية للأطفال بواقع (50) ألف دينار.

- **النتيجة العامة لاختبار الفرضيات :**

الجدول(9)

ت	البدائل المقترحة	Mean	Std	Per	الأهمية النسبية
1	نظام البديل النقدي عن التموين الغذائي	2.03	0.71	68%	1
2	نظام التجهيز الغذائي اللامركزي (المحلي)	1.80	0.70	60%	4
3	نظام المساهمة النقدية لتحسين جودة المواد	2	0.70	%67	2
4	نظام المساهمة دمج التموين الغذائي والرعاية الاجتماعية	1.90	0.86	%63	3

الأوساط الحسابية و الانحراف المعياري والأهمية النسبية للبدائل

من خلال تحليل نتائج اختبار عينة الدراسة لإثبات فرضيات الدراسة أو رفضها يتضح أن البديل النقدي عن التموين الغذائي يحتل المرتبة الأولى بالنسبة لعينة الدراسة وهو قبول الفرضية ثم يليه نظام المساهمة النقدية لتحسين جودة المنتجات في المرتبة الثانية ونظام دمج التمويل الغذائي بالرعاية الاجتماعية في المرتبة الثالثة وأخيرا نظام التجهيز الغذائي اللامركزي في الرتبة الرابعة .

❖ الاستنتاجات والتوصيات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والعملية وهي الآتية:

اولا : الاستنتاجات

من خلال الاطلاع على الجانب النظري وتجارب بعض الدول يمكن تحديد مجموعة من الاستنتاجات الاتية :

1. يمثل التزام الدولة بتوفير مفردات البطاقة التموينية التزاما دستورياً تجاه رعاياها وهي بذلك ملزمة بتوفير مفردات الغذاء الأساسية لمواطنيها.
2. يعد نظام التموين الغذائي أمراً في غاية الحساسية لارتباطه الوثيق بالأمن الغذائي للمواطنين.
3. مر نظام التموين الغذائي في العراق بمرحلتين هما .

أ- نظام التموين الغذائي ما قبل 2003 (منذ آب 1990 وبضمنها فترة برنامج الامم المتحدة للنفط مقابل الغذاء) .

ب- نظام التموين الغذائي ما بعد 2003 ولغاية الآن .

وتخلل هاتين الفترتين العديد من الأخطاء كان من ابرزها الفساد الكبير الذي حدث في العقود النفطية الخاصة ببرنامج النفط مقابل الغذاء والعقود التي نفذتها وزارة التجارة ما قبل 2003 وحتى ما بعدها.

ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي لعينة الدراسة يمكن تحديد مجموعة من الاستنتاجات الاتية:

1. تم قبول مجتمع الدراسة لنظام البديل النقدي عن التموين الغذائي الذي لا يصاحبه اية مشاكل اقتصادية خصوصا انعكاسات ذلك على ارتفاع الأسعار.
2. تم قبول مجتمع الدراسة لنظام المساهمة النقدية لتحسين جودة مواد البطاقة التموينية وذلك لان افراد المجتمع يعانون من رداءة نوعية وجودة المواد الغذائية المجهزة للمواطنين.
3. لم يقبل مجتمع الدراسة لنظام التجهيز الغذائي اللامركزي (المحلي) وذلك لأنه قد يسبب مشاكل اخرى اضافية اسوأ من المشاكل التي نتجت عن التجهيز المركزي للمواد الغذائية.
4. لم يقبل مجتمع الدراسة لنظام لمساهمة في دمج التموين الغذائي والرعاية الاجتماعية وذلك لأنه يصعب تطبيقه في ظل عدة معوقات ابرزها تخلف القطاع المصرفي وعدم اهلية الجهات التي تتولى هذا العمل بهذا النظام ، فضلا عن حاجة هذا النظام الى وقت اطول لغرض تطبيقه.

ثانيا: التوصيات

توصل البحث الى التوصيات الاتية:

1. ضرورة تبني الدولة لنظام البدل النقدي المناسب للمواطنين وضرورة تفكيرها بجدية باعتماد استراتيجية البدل النقدي كبديل عن نظام التموين الغذائي ، وان يكون تقدير البدل النقدي معتمداً على الطرائق العلمية والرياضية ، مع الأخذ بالحسبان حركة أسعار السلع الغذائية محليا وعالميا على المدى البعيد .
2. ضرورة التفكير بمساهمة نقدية مناسبة من قبل المواطنين واعتماد استراتيجية اشراك المواطنين باستراتيجية المساهمة النقدية لتحسين جودة المواد الغذائية المجهزة إليهم.

3. ايلاء موضوع التموين الغذائي اهمية كبيرة من خلال إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول موضوع التموين الغذائي لاشباع الموضوع وايجاد السبل والحلول الناجعة لمثل هكذا موضوع في غاية الحساسية .

وفي الختام يمكن القول ان هذه الدراسة اجريت بأسلوب البحث العلمي التجريبي الذي يعبر عن واقع حال شرائح المجتمع العراقي الذي يتطلع الى انظمة اجتماعية واقتصادية متطورة في ظل حالة التطور والتقدم الذي يشهده العالم المعاصر.

المصادر

1. (http://forum.alnel.com).
2. (http://www.cnbcarabia.com).**www.ahewar.org** (http://www.akqt.com)
3. الراوي ،احمد عمر ، مستقبل القطاع الزراعي في العراق في ضوء المتغيرات الجديدة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد الثالث عشر،2007 ، الجامعة المستنصرية /كلية الإدارة والاقتصاد ،بغداد).
4. رشم ، محمد حسن ، تحليل بعض الآثار الاقتصادية لسياسة دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسة في العراق للمدة من 1974 - 1996 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 1999م).
5. بريهي فارس كريم ، رشم ، محمد حسن :" نظام الحصص الغذائية – البطاقة التموينية في العراق ، الواقع والبدائل المقترحة"، بحث مقدم الى الندوة العلمية المنعقدة بتاريخ 2012/12/11 م حول البطاقة التموينية في العراق ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المثنى.
6. الفريجي، حيدر نعمة غالي ، تقييم نظام التوزيع العام(البطاقة التموينية) في العراق، الحوار المتمدن، العدد339 في 2008/7/11
7. مركز الدراسات الاشتراكية مصر/ سلمى فريد www.E-socailists.net، http://forum.alnel.com .
8. المهداوي ، وفاء و مزيد ، انعام ، إصلاح الدعم الحكومي ... سيناريو العراق المستقبلي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد24 ، 2010م).
9. الموسوعة العربية، المجلد السادس العلوم القانونية والاقتصادية.
10. الموسوي ،صفاء عبد الجبار علي و عبد عون، توفيق عباس ، نمـوذج مقترح لتطوير البطاقة التموينية باستخدام التوزيع الحساس لوحدات المنفعة المستهدفة في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ الجامعة المستنصرية، العدد 28 لسنة 2011م).